

وزيرة الشؤون ذكرت أن عدد العمالة الوافدة من مصر يبلغ 395396.. وهناك عامل واحد من جنوب السودان ومثله من موزمبيق

هند الصباح لـ «الأنباء»: 1436475 إجمالي

العمالة الوافدة والهند في الصدارة

بـ 454635 عاملاً

في الجزء الأول من اللقاء مع وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح تحدثت عن أعمال جميع الجهات التي تدرج تحت مسؤوليتها. إلا أنه نظراً إلى خصوصية هيئة القوى العاملة وتعاملها مع قضايا تلامس الجوانب الإنسانية للعمالة في الكويت. فقد أرنا أن نخصص لها مساحة منفصلة ومستقلة نشرح من خلالها بإسهاب بعض الجوانب الخاصة بالهجرة لما لها من أهمية كبيرة عند قطاع كبير من القراء. وقد أجابت الوزيرة في هذا الجزء عن كل الأسئلة التي تم طرحها بكل شفافية وسعة صدر. فقد كشفت الصباح خلال اللقاء عن أن عدد العمالة الوافدة في الكويت وصل وفق آخر إحصائية صادرة في 9 من الشهر الجاري إلى 1436475 عاملاً. حيث احتلت الهند المركز الأول في عدد العمالة بـ 454635 عاملاً فيما جاءت جمهورية مصر العربية بالمركز الثاني من حيث أعداد العمالة بـ 395396 عاملاً. في حين حلت كل من جنوب السودان وموزمبيق وأنغولا وغيانا وسانت لوتشيا وسوازيلاند وغيانا الفرنسية وغيانا بيساو في المرتبة الأخيرة بعامل واحد من أصل 158 دولة من مغارب الكرة الأرضية ومشاركها. مشيرة إلى أن العمالة الوطنية العاملة في القطاع الأهلي وصلت إلى 49957 وجميعهم مسجلون في الهيئة وأصدر لهم إذن عمل. وبينت أن هناك 9379 شركة لديها اسم مستخدم وكلمة مرور للبوابة الإلكترونية منها 7522 شركة استخدمت خدمات البوابة وتم استخراج 59599 تصريح عمل من البوابة وتجديد 300812 إذن عمل وتحصيل 3140695 ديناراً من خلال استخدام البوابة الإلكترونية. وأشارت الصباح إلى استفادة 500 عامل من المهلة الممنوحة للتحويل للعمالة المسجلة على ملفات موقوفة بالرمز 71. موضحة أن عدد تصاريح العمل الصادرة من بداية العام الحالي حتى نهاية شهر يونيو وصلت إلى 123034 تصريح عمل. مضافة أن الشركات التي لديها اسم مستخدم وكلمة مرور تنجز معاملاتها من داخل الشركة باستثناء الإلغاء النهائي للسفر. وأكدت استمرار الهيئة وجديتها في مكافحة كل من يسيء إلى سمعة الكويت تحت أي مسمى بالأخص ما بات معروفاً بتجارة الإقامة، وذلك من خلال إنجاز الميكنة الشاملة مع تشديد الرقابة مما سوف يسهم بالتأكيد في القضاء على السلبات. وفيما يلي جانب من الأسئلة والإجابات عنها.

بشرى شعبان - كريم طارق



هند الصباح خلال جولة سابقة بإدارة عمل الفروانية

الكثير من الأمراض التي دخلت على الكويت بسبب عدم وجود فحص طبي خلال تحويل الزيارة التجارية إلى عمل. وقد اجتمعنا مع وزارة الداخلية وأكدنا على حقها إعطاء الفيزا التجارية ولكن لا تحصل إلى إقامة عمل. والقوى العاملة لا تعطى إذن العمل إلا بعد الفحص من قبل وزارة الصحة وفق اشتراطات الإقامة. لأن تلك الأمور تكلف وزارة الصحة الكثير من حيث دخول الأمراض وتواجد الأوبئة بالإضافة إلى تكلفة مبالغ العلاج ومكافحة تلك الأمراض. والقرار الآن في اللجنة التعليمية بمجلس الوزراء حيث يدرس إجراء الفحوصات الطبية قبل القدوم بزيارة.

وأنا مع التوجه الذي يفرض استخدام العمالة بتصاريح عمل وإجراء فحوصات الجميع يعلم أنه عند التقدم إلى مشروع حكومي أن هناك مدة بين التعاقد وإرساء المشروع تصل إلى أربعة شهور على الأقل، وهي فرصة كافية لتقديم التصاريح، وهو أمر في غاية السهولة لدى العقود الحكومية في ظل وجود البوابة الإلكترونية وسهولة الإجراءات، حيث يصدر تصريح العمل من الشركة بواسطة البوابة الإلكترونية، أن لحانا الزيارة التجارية فلا ضرورة ولا مبرر لها؟

هل صدر مرسوم ميزانية القوى العاملة ومتى التثبيت

الموظفين؟
● هيئة القوى العاملة لم تكن مفصولة بشكل نهائي عن الشؤون أن الميزانية كانت واحدة، إلا أنه في نهاية الأسبوع الفائت صدر المرسوم الأميري الخاص بميزانية القوى العاملة. وبالنسبة لإجراءات التثبيت فهي تحتاج إلى إجراءات محددة وان شاء الله بعد اجازة العيد تصدر قرارات التثبيت بالترتيب.

بالنسبة للإشغاليين الذين تم إنهاء ندهم من هيئة القوى العاملة. هل هناك توجه لإعادة النظر في ذلك الأمر واستقبال التطلعات؟

● لا يوجد ادنى شك في أننا لا نقبل بالظلم، والهيئة تسلمت التطلعات من الموظفين وتدرس كل تظلم وتناقش كل حالة بمفردها، فبعضهم يعتقد أنه ظلم على الرغم من أنه لم يداوم ولا يعرف شيئاً عن الهيئة، وأي شخص يرى أنه ظلمه في ذلك فأبوابي مفتوحة لمناقشة الأمر، خاصة وأنا أعلم كل الحالات التي تم إنهاء ندها، وأنا لم اظلم أحد فلم نقم بإيقاف معاش أحد، ومن يرد تعديل مساره للعمل يجد فأبوابي مفتوحة أيضاً وعلى استعداد للنظر في أي حالة تظلم.

وأؤكد أن القانون والالتزام بالسودام والإنجاز في العمل ومراعاة مصالح البشر ومصحة الكويت فوق كل اعتبار ونأمل من الله أن تكون قد أصابنا في القرارات وكل ما يهمني العمل ثم العمل والعمل والإنجاز وأن شاء الله روح الفريق الواحد والمتعاون هي العنوان والأساس للتطوير.



مبنى إدارة القوى العاملة

المتعلقة بالفساد لظهور «المستخبي»، حيث سيتم تتبع أكثر من قضية لإحالتها إلى النيابة وفقاً للمستندات البنكية وغيرها من المستندات، وبرزت تلك الجهات التي سوف يتم تتبعها من قبل هيئة الفساد هي القوى العاملة وقطاع التعاون وهيئة الإعاقة والمساعدات الاجتماعية.

تقليص العمالة الوافدة

هل هناك توجه لتقليص العمالة الوافدة في الكويت؟

● ليس هناك أي نية لتقليص العمالة الوافدة في الكويت، وإنما هناك تخطيط لاستخدام العمالة بما يتوافق مع التركيبة السكانية فكلما تقلص غير صحيحة، لأن الكويت لديها العديد من المشاريع التنموية التي تحتاج إلى العمالة وفقاً لخطة التنموية، كما أن أصبح هناك فريق من قبل القوى العاملة يقوم بدراسة المشروعات الإنشائية وفقاً للمراحل المختلفة للمشروع، لبتنم تحديد العمالة الفنية المناسبة، حتى لا يتم تركها لمزاجية الأشخاص.

وبالتالي في حالة التخطيط لن يكون هناك تأخير على التركيبة السكانية، فحتماً لن نستطيع غلق السوق بسبب البعد التنموي. كما أن إغلاق باب تصاريح العمل ترك أثراً سلبياً وأدى إلى خلل في السوق وسيطرة العمالة التي تعلم أنها الوحيدة في السوق، وبالتالي بدأت بالإشترابات وارتفعت الأسعار، مما يؤثر على المستهلك، ففي نفس الوقت قمنا بفتح باب تصاريح العمل للجميع وفق نسبية محددة بنسبة 25٪، أي كأحد أقصى 70 ألف عامل سنوياً، علماً أن الأعداد الكبيرة التي تؤثر على السوق كانت تأتي من خلال العقود الحكومية حيث إنه بعد انتهاء عقد العمل يتسلسل العامل إلى سوق العمل في القطاع الخاص، أما الآن ومع منع التحويل من العقود الحكومية فأصبح الأمر أكثر تعظيماً، بالإضافة إلى وجود آليات مختلفة تم وضعها من قبل اللجنة التعليمية التابعة لمجلس الوزراء ومنها هيئة العمل ووزارة الداخلية ووزارة الصحة، ولو تم تطبيقها فسوف تظلم جميع الأعمال وترد الأمور إلى القوائين.

ماذا عن الاستمرار في مكافحة ما يعرف بتجارة الإقامة؟

● هيئة القوى العاملة خلال المرحلة المقبلة ستكون تحت الرقابة والمتابعة اليومية عبر إدارة الرقابة واللجنة المختصة التي أعلنت عن نية تشكيلها من مختصين وأصحاب الخبرة وأن شاء الله سيكون القانون الحكم ونعمل على تفعيل كل المواد القانونية وثقافة المحاسبة وستكون سائدة.

هل هناك توجه بإعادة فتح تحويل الزيارة التجارية إلى ان

عمل؟

● لا صحة في ذلك، ولا عودة إطلاقاً في تحويل الفيزا التجارية إلى إقامة عمل، ووزارة الصحة تشير في تقاريرها إلى أن هناك

ما حجم الاستفادة من فتح باب تصاريح العمل وآلية معالجة بلاغات التغيب وتحويل العمالة المسجلة على ملفات موقوفة وفقاً دائماً برمز 71؟

● بالتأكيد استفاد أصحاب الأعمال من فتح باب تصاريح العمل من خلال تلبية طلباتهم من استخدام العمالة من الخارج وفق ضوابط متناسبة مع طبيعة النشاط وبناء على تقدير الاحتياج المحدد ووفق نسبة الـ 25٪، أما بخصوص العمالة المسجلة على ملفات موقوفة وفقاً دائماً برمز 71 بلغ عدد المستفيدين من المهلة الممنوحة 500 عامل علماً أن مهلة السماح بالتحويل سوف تنتهي بتاريخ 1 أغسطس 2015، إلى جانب استفادة العامل وصاحب العمل من الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مؤخراً بين الهيئة والجهات المعنية بشأن معالجة بلاغات التغيب من خلال السماح للعمالة بتعديل أوضاعها وهو ما لا ينطبق على الجميع بل على عدد من الحالات وبرزها الحالات الإنسانية.

أما عن تأثير هذه الخطوات على حركة سوق العمل فليدرك لها تأثير بالغ الأهمية على تنظيم سوق العمل واستقراره وسوف يظهر ذلك جلياً خلال الفترة المقبلة خاصة أن الهيئة لديها من الطموح لتعديل الكثير من الإجراءات واختصار الدورة المستندية وسرعة إنجاز معاملات العمال وأصحاب الأعمال، وجميعها إن شاء الله ستكون آتية من دون مستندات إلى جانب العمل على تطوير نظام الميكنة وإنشاء بنك معلومات يحفظ كل المستندات والأوراق ويضبط العمل ويحفظ الملفات بشكل متكامل وبالتأكيد بضع حدا لأي فساد لدى بعض أصحاب النفوس الضعيفة ونأمل الانتهاء من كل العوائق التي تؤثر سلباً على العمل وتتجزر جميع المعاملات بكل سهولة ويسر في نهاية السنة الحالية، وهذا أقل ما أطمح إليه في تسهيل الإجراءات وتقليص الدورة المستندية.

ما رؤية القوى العاملة لتعديل التركيبة السكانية؟

● تم تقديم رؤية القوى العاملة الخاصة بالتركيبة السكانية بالإضافة إلى توجيهات أخرى في هذا المجال ضمن الآليات التي ستعتمدها اللجنة الفنية في مجلس الوزراء بالتعاون مع وزارتي الداخلية والخارجية والهيئة العامة للقوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة والجهاز المركزي للإحصاء وسوف نعلن عنها في حينه.

هل تمت إحالة الشركات التي تم إغلاق ملفاتها إلى النيابة

بسبب عدم وجودها في المكان المرخص به؟

● الهيئة العامة للقوى العاملة لا تألو جهداً في تطبيق القانون على أصحاب العمل المخالفين لأحكام قانون العمل بالقطاع الأهلي والقرارات المنفذة له إذ أن المنشأة غير القائمة بالاعتماد المرخص به يتعرض من يملكها لعقوبة الحبس والغرامة أو كليهما، ولا تهاون في محاسبة من يسيء إلى سمعة الكويت.

وربما كان هناك في الفترة الماضية نوع من التأخير في استكمال ملفات الشركات وإحالة المخالف منها إلى النيابة، ولكن نعمل حالياً على مراجعة كل الملفات المخالفة واستكمال الملف وإحالة متكاملًا وليس فارقاً لكي يسلك الطريق القانوني للمحاسبة وإدخال الهيئة لعمل لجان التحقيق ونشر ثقافة القانون.

مسألة التأخير في بحث الشكاوى العمالية نقطة تعوق تقدم عمل الهيئة فكيف تم التعامل مع هذا الأمر؟

● الهيئة عملت على معالجة هذا الخلل وعملت على تشكيل لجنة لمتابعة سير الشكاوى والتفتيش على وحدات علاقات العمل بالمحافظات للوقوف على مواعيد بحث الشكاوى والبث فيها إما بالسعي إلى تسويتها ودياً أو إحالتها إلى القضاء.

بلاغات التغيب

وماذا عن ضوابط التأكد من أحقية بلاغات التغيب وعدم الكيدية؟

● هناك اجتماع عقد بين الهيئة والجهات المعنية بوزارة الداخلية خلال الأيام القليلة الماضية حيث تم الاتفاق على آليات جديدة للقضاء على ظاهرة البلاغات الكيدية إذ إن البلاغ لم يحصل عليه صاحب العمل لتسليمه لوزارة الداخلية إلا بعد تحقق إدارة التفتيش من سلامته من خلال الانتقال إلى موقع العمل لمعرفة عما إذا كان العامل على رأس عمله من عدمه وكذلك التحقق من أن المنشأة تمارس العمل أم مغلقة وأنه لا يتم تسليم صاحب العمل إخطار التغيب إلا بعد مضي 90 يوماً من تاريخ تقديمه إلى إدارة علاقات العمل.

ولا بد من الإشارة إلى أن هيئة القوى العاملة وعلى الرغم من فصلها عن وزارة الشؤون، إلا أنه للأسف حتى الآن لم تصل إلى الأهداف التي أطمح إليها، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الهيئة بقيادة أحمد الموسى، وهدف هو الوصول إلى الميكنة الكاملة لأعمال الهيئة، حيث كانت مشكلة وزارة الشؤون في السابق هي العزوف عن ميكنة الوزارة، فكانت وكأنها في معزل ولم يصل إليها التطوير، والدليل على ذلك هو عدم وجود مركز معلومات قوي خاص بها حتى الآن، مما يدل على عدم وجود فكر تطوري لدى القياديين لتطبيق هذا الهدف، كما أن ميكنة كل أعمال الوزارة وهيئة القوى العاملة ستسهل كثيراً على الموظف والمندوب وصاحب العمل.

وكما أسعى إلى القضاء على الفساد من خلال الميكنة، وخاصة أن الفساد ليس بالضروري أن يكون من قبل الموظف فحاليًا يكون من صاحب العمل، لذلك أؤكد على حرصي على أن تكون مسطرة القانون واحدة على الجميع.

إلى جانب أن الميكنة ستساعد بشكل كبير في عدم فقد البيانات، والتي ستعتمد عليها التحقيقات في إثبات الحقيقة، فالأخطاء والتزوير دائماً ما يحدث في عدد العمالة في تقدير الاحتياج، لأن النظام يسمح بإضافة أعداداً وأرقاماً زائدة، ولكن من خلال الميكنة سيكون المسؤول عن ذلك شخص واحد ومعلوم على أقل تقدير. وهناك تعاون وثيق بين الوزارة وهيئة الفساد لتتبع أبق الأمور

9379 شركة لديها اسم مستخدم وكلمة مرور للبوابة الإلكترونية 7522 منها استخدمت خدماتها

تم استخراج 59599 تصريح عمل من البوابة الإلكترونية وتجديد 300812 إذن عمل وتحصيل 3140695 ديناراً

اتفاق بين الهيئة والأجهزة المعنية في «الداخلية» على آليات جديدة للقضاء على ظاهرة البلاغات الكيدية

صاحب العمل لا يتسلم النموذج الخاص في بلاغ التغيب للداخلية إلا بعد 90 يوماً

نسبة الاستخدام من الخارج 25٪ ومنع التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الخاص عالج تسلسل العمالة

500 عامل استفادوا من مهلة تعديل الأوضاع من الموقوفين في الرمز 71

49957 عدد العمالة الوطنية العاملة بالقطاع الخاص



الوزيرة هند الصبيح في «الأنباء» (فريال حماد)

تعاون وثيق بين «الشؤون» وهيئة المساء لتتبع أدق الأمور المتعلقة بالمسألة (المستحبي)

لا تقليص لأعداد العمالة الوافدة

ولا عودة لتحويل الزيارة التجارية إلى إقامة عمل



متابعة من الزملاء مدير التحرير محمد الحسيني ورئيسة قسم الحليات عفاف مختار وبشرى شعبان وكريم طارق لحديث الوزيرة الصبيح خلال اللقاء

النظم المتعاملة لخدمات الشؤون الاجتماعية والعمل			
التوزيع النسبي للعمالة الوافدة في القطاع الخاص حسب الجنسيات 'الدول' والنوع خلال الفترة من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/7/9			
جملة	إناث	ذكور	الجنسيات الدول'
2	1	1	كوستاريكا
16	4	12	جيبوتي
3	0	3	جرينادا
4	0	4	ايسلندا
2	1	1	باراجواي
1	0	1	سوازيلند
2279	1146	1133	المغرب
1418	754	664	تونس
73	17	56	ليبيريا
23	2	21	البانيا
18	3	15	بوليفيا
475	107	368	استراليا
48	12	36	الإرجنتين
31	17	14	اوزبكستان
260	99	161	ميانمار
4	2	2	سيسيل - جزر
3	1	2	غرينادا
7	0	7	باليز
7	0	7	جمهورية كوسوفو
4	3	1	تشيلي
2	0	2	ناميبي
41292	2255	39037	نيبال
355	112	243	ارثريا
299	64	235	المانيا
5	1	4	تركمستان
45	38	7	قرغيزستان
23	4	19	غينيا
37	7	30	ليبيا
43	16	27	بلاروسيا
10	0	10	تايوان
121	2	119	توجو
8	6	2	موريشوس جزيرة
10	0	10	الاكوادور
8	3	5	بوتان
53	7	46	ديمنون فيجي
4	1	3	اوراغواي
4	1	3	غينيا الاستوائية
1	0	1	غيانا الفرنسية
3	0	3	سانت كريسوفون ونيفز
27670	1934	25736	ايران
2653	748	1905	المملكة المتحدة
22703	5716	16987	سيلان - سريلانكا
339	99	240	الجزائر
138965	3816	135149	بنجلاديش
10800	60	10740	افغانستان
57	9	48	النيجر
2	1	1	لوسمبيرغ
64	20	44	مقدونيا
65	16	49	يوغسلافيا
209	53	156	نيجيريا
6	1	5	كونغو ديموقراطية
15	6	9	سلوفاكيا
207	48	159	اسبانيا
86	8	78	زيمبابوي
57	2	55	بوركينافاسو
10	2	8	ترينيداد وتوباغو
5	2	3	كوبا
3	3	0	منغوليا
2	2	0	رواندا
1	0	1	غينيا بيساو
60995	4356	56639	سورية
1225	300	925	الصومال
454635	26433	428202	الهند
529	254	275	جنوب افريقيا
404	115	289	فرنسا
189	98	91	بلغاريا
43	17	26	سلوفاكيا
354	49	305	ايطاليا
5326	724	4602	الصين الشعبية
22	7	15	سنغافورة
12	2	10	فنلندا
43	17	26	السنتغال
22	0	22	موريتانيا
134	0	134	بنين
21	10	11	قبرص
33	2	31	ساحل العاجل
3	0	3	مونتيفرو
5	1	4	مالوي
1436475	125792	1310683	الجملة

النظم المتعاملة لخدمات الشؤون الاجتماعية والعمل			
التوزيع النسبي للعمالة الوافدة في القطاع الخاص حسب الجنسيات 'الدول' والنوع خلال الفترة من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/7/9			
جملة	إناث	ذكور	الجنسيات الدول'
395396	16267	379129	مصر
22306	5036	17270	الأردن
21212	5798	15414	لبنان
176	65	111	ايرلندا
198	28	170	هولندا
152	56	96	بولندا
566	226	340	رومانيا
1776	227	1549	تركيا
60	9	51	اليابان
17	4	13	النرويج
440	7	433	فيتنام
191	59	132	صربيا
5	1	4	بنما
45	18	27	الكاميرون
27	5	22	كازاخستان
1	0	1	موزمبيق
1	0	1	انغولا
11	8	3	جامايكا
4	1	3	غامبيا
5	4	1	لاتفيا
1	1	0	غيانا
1	0	1	سانت لوتشيا
3654	1111	2543	فلسطين
212	74	138	روسيا الاتحادية
832	100	732	غانا
3	0	3	السلفادور
92	23	69	السويد
37	6	31	الخمسا
19	3	16	سويسرا
39	14	25	التشيك
128	39	89	نيوزيلندا
190	30	160	ماليزيا
122	63	59	اوكرانيا
4	1	3	جواتيمال
10	7	3	مدغشقر
4	0	4	هنوراس
1	1	0	جنوب السودان
4925	259	4666	اليمن
4922	901	4021	العراق
8265	416	7849	السودان
8	0	8	طاجيكستان
104	15	89	تشاد
243	22	221	سيراليون
39	1	38	تنزانيا
105	30	75	اليوسنة
97	29	68	البرازيل
58	13	45	كولومبيا
2768	533	2235	سريلانكا
1837	315	1522	تايلند
1775	1029	746	اندونيسيا
195	19	176	اوغندا
17	1	16	مالطة
50	17	33	كرواتيا
31	5	26	المكسيك
4259	1	4258	كوريا الديمقراطية
8	0	8	بنين
6	2	4	بيرو
4	3	1	مولدوف
22	5	17	أذربيجان
1361	28	1333	كوريا الجنوبية
8	4	4	ليتوانيا
92584	1351	91233	باكستان
73134	37224	35910	الفلبين
7322	1598	5724	الولايات المتحدة الاميركية
178	43	135	البريتغال
4957	1888	3069	اثيوبيا
45	10	35	بلجيكا
2857	786	2071	كندا
113	25	88	اليونان
152	13	139	الدومينيكان
277	90	187	ارمني
124	20	104	فنزويلا
79	31	48	جورجيا
6	0	6	زامبيا
13	12	1	مالديفيا
124	53	71	هنغاري
284	72	212	كينيا
37	1	36	جزر القمر
131	1	130	مالي



هند الصبيح متحدة عن التنظيم والإنجاز في الهيئة العامة للقرى العاملة بمتابعة من مدير عام الهيئة احمد موسى

أذونات العمل الصادرة لأول مرة على الأنشطة الاقتصادية في الفترة من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/6/30			
م	النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
1	الصناعات التحويلية	7521	8.84%
2	النقل والتخزين والمواصلات	3059	3.59%
3	الزراعة والصيد	11357	13.35%
4	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	2125	2.5%
5	الكهرباء والغاز والمياه	171	0.2%
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	20875	24.53%
7	التشييد والبناء	11615	13.65%
8	انشطة اخرى	15417	18.12%
9	المناجم والمحاجر	1276	1.5%
10	الخدمات الاجتماعية والشخصية	11686	13.73%
الإجمالي		85102	

تجميع اذن العمل على الأنشطة الاقتصادية في الفترة من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/6/30			
م	النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
1	النقل والتخزين والمواصلات	23600	5.62%
2	الصناعات التحويلية	44201	10.53%
3	الزراعة والصيد	17116	4.08%
4	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	17434	4.15%
5	الكهرباء والغاز والمياه	562	0.13%
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	170743	40.67%
7	التشييد والبناء	36916	8.79%
8	انشطة اخرى	30102	7.39%
9	المناجم والمحاجر	2333	0.56%
10	خدمات المجتمع	75871	18.07%
والخدمات الاجتماعية والشخصية الإجمالي		419788	

التحويل داخل القطاع الأهل على الأنشطة الاقتصادية في الفترة من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/6/30			
م	النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
1	الصناعات التحويلية	7268	6.86%
2	النقل والتخزين والمواصلات	6767	6.36%
3	الزراعة والصيد	5751	5.41%
4	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	5048	4.75%
5	الكهرباء والغاز والمياه	426	0.4%
6	التشييد والبناء	10777	10.13%
7	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	42196	39.67%
8	انشطة اخرى	12799	12.03%
9	المناجم والمحاجر	516	0.49%
الإجمالي		106370	

تحويل من القطاع الأهل الى خارج القطاع الأهل حسب الأنشطة الاقتصادية من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/6/30			
م	النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
1	الصناعات التحويلية	286	4.46%
2	النقل والتخزين والمواصلات	184	2.87%
3	الزراعة والصيد	28	0.44%
4	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	383	5.98%
5	الكهرباء والغاز والمياه	12	0.19%
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	2420	37.77%
7	التشييد والبناء	268	4.18%
8	انشطة اخرى	115	1.79%
9	المناجم والمحاجر	516	1.79%
10	المناجم والمحاجر	13	0.2%
الإجمالي		6407	

عدد العمالة الوطنية بالقطاع الأهلي من تاريخ 2015/1/1 حتى تاريخ 2015/7/9			
م	الأدارة	عدد العمال	
1	ادارة العقود والمشاريع الحكومية	9336	
2	مبارك الكبير	526	
3	محافظة الفروانية	4820	
4	محافظة العاصمة	20579	
5	محافظة حولي	3878	
6	محافظة الاحمدى	5425	
7	محافظة الجھراء	5393	
الإجمالي		49957	

عدد العمالة الوافدة بالقطاع الأهلي من تاريخ 2015/1/1 حتى تاريخ 2015/7/9			
م	الأدارة	عدد العمال	
1	مبارك الكبير	19552	
2	ادارة العقود والمشاريع الحكومية	348899	
3	محافظة الفروانية	200340	
4	محافظة الأحمدى	154209	
5	محافظة العاصمة	455556	
6	محافظة حولي	164275	
7	محافظة الجھراء	93644	
الإجمالي		1436475	

إحصائية استخدام البوابة الإلكترونية خلال الفترة من 2015/1/1 الى 2015/6/30			
العدد	الأجراء		
9379	اجمالي الشركات لها اسم مستخدم وكلمة مرور		
7522	اجمالي الشركات المستخدمة البوابة الإلكترونية		
59599	اجمالي اذون العمل الصادرة من البوابة الإلكترونية		
5421	اجمالي اذون العمل اول مرة الصادرة من البوابة الإلكترونية		
300812	اجمالي اذون العمل- تجديد الصادرة من البوابة الإلكترونية		
8231	اجمالي اذون العمل الملتغية من البوابة الإلكترونية		
4953	اجمالي طلبات تجديد اذن عمل عمالة الوطنية		
0	اجمالي طلبات اصدار اذن عمل اول مرة عمالة الوطنية		
568	اجمالي طلبات طباعة كشف عمالة		
3140695.9	اجمالي المبالغ المحصلة		

توزيع الدخل حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/6/30			
م	النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
1	الصناعات التحويلية	11701	9.51%
2	النقل والتخزين والمواصلات	3993	3.25%
3	الزراعة والصيد	15604	12.68%
4	التمويل والتأمين وخدمات الأعمال	2560	2.08%
5	الكهرباء والغاز والمياه	174	0.14%
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	32508	26.42%
7	التشييد والبناء	13713	11.15%
8	انشطة اخرى	24555	19.96%
9	المناجم والمحاجر	1111	0.9%
10	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	17155	13.91%
الإجمالي		123034	

تحويل من القطاع الأهلي الى خارج القطاع حسب الأنشطة الاقتصادية من تاريخ 2015/1/1 الى تاريخ 2015/6/30			
م	النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
1	الصناعات التحويلية	121	3.64%
2	النقل والتخزين والمواصلات	71	2.14%
3	الزراعة والصيد	124	3.73%
4	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	148	4.45%
5	الكهرباء والغاز والمياه	3	0.9%
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	1946	58.53%
7	التشييد والبناء	69	2.08%
8	انشطة اخرى	45	1.35%
9	انشطة اخرى	66	1.98%
10	المناجم والمحاجر	4	0.12%
11	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	728	21.89%
الإجمالي		3325	